النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة.

أ.م.د. هيفاءاحمد محمد

اعتمد العراق منذ التغيير عام ٢٠٠٣ في نظامه الانتخابي على نظام التمثيل النسبي، الذي يعتمد على مبدأ مفاده حصول كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها ذلك الحزب في الانتخابات ، وكلما كانت التناسبية اكبر كلما كان ذلك اقرب الى مبدأ العدالة الانتخابية ، والعكس بالعكس ، وهناك العديد من طرق توزيع المقاعد ضمن نظام التمثيل النسبي ، منها ما يقسم عملية التوزيع الى مرحلتين ، تعتمد المرحلة الاولى على القاسم الانتخابي وتعتمد المرحلة الثانية على واحدة من الطرق المعروفة لتوزيع المقاعد (الباقي الاقوى ، المعدل الأقوى ،وهناك طرق يتم بواسطتها تقسيم المقاعد من خلال مرحلة واحدة فقط ، ومن هذه الطرق (هوندت ، سانت ليغو ،سانت ليغو المعدلة

وقد قرر مجلس النواب العراقي في جلسته التي عقدها يوم ٤ / ١١ / ٢٠١٣ ، اعتماد نظام سانت ليغو المعدل والتي تم تضمينها في الفقرة رقم (١٤) من قانون الانتخابات وهي طريقة توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة .ومما يذكر ان نظام سانت ليغو كان قد اعتمد في توزيع المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في ٢٠ / ٤ / ٢٠١٣ .

و هذه الطريقة قد ابتكرت عام ١٩١٠ ، وهي تقلل من العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد الاصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها . هذا العيب الذي تستفيد منه الاحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة منها. وقد طبقت هذه الطريقة في صورتها الاولى في النرويج والسويد عام ١٩٥١ ومن اجل التوضيح ننشر ادناه طريقة سانت ليغو ، وتتلخص الخطوات الرياضية لهذه الطريقة بالخطوات الاتية:-

- تقسيم عدد اصوات التي حصل عليها كل حزب على الارقام الفردية (١ ، ٣ ، ٥ ، ...) ولحد العدد الفردي الذي يمثل عدد المقاعد في المجلس المنتخب.

- يجري البحث عن اعلى رقم من نتائج القسمة ليعطى مقعداً وتكرر الحالة حتى يتم استنفاذ جميع مقاعد الدائرة الانتخابية فمثلا دائرة انتخابية من مقاعد خمسة ، عدد الاصوات المدلى بها ٧٥ الف صوت وعدد الاحزاب المتنافسة ٤. حيث حصل الحزب الاول على ٣٥الف صوت والحزب الثاني على ٢١ الف صوت والحزب الثالث على ١١ الف والحزب الرابع على ٨ الاف.

عدد الاصوات التي حصل عليها الحزب ثم القسمة على ٣ و وعند القسمة على ١ من القسمة على ٥ القسمة على ٧ ... حتى يتم توزيع جميع مقاعد الدائرة. وعند التطبيق نجد ان توزيع المقاعد الخمس على مجموع الاصوات المدلى بها وهي ٧٥ الف كالاتي:

– نبحث عن الرقم الاعلى في نتائج القسمة ، وهو الرقم (٣٥،٠٠٠) وهو من حصة الحزب (أ) فنعطيه المقعد الاول.

–نبحث عن ثاني اعلى رقم في ناتج القسمة ، وهو الرقم (٢١،٠٠٠) وهو من حصة الحزب (ب) فنعطيه المقعد الثاني.

– نبحث عن ثالث اعلى رقم في ناتج القسمة ، وهو الرقم (١١،٦٦٦) وهو من حصة الحزب (أ) فنعطيه المقعد الثالث ، ليصبح عدد مقاعده (اثنان).

–نبحث عن رابع اعلى رقم في ناتج القسمة ، وهو الرقم (١١،٠٠٠) وهو من حصة الحزب (ج) فنعطيه المقعد الرابع.

– نبحث عن خامس اعلى رقم في خوارج القسمة ، وهو الرقم (٨،٠٠٠) وهو من حصة الحزب (د) فنعطيه المقعد الخامس.

لكننا لابد لنا من وضع بضع ملاحظات :

ان هذه الطريقة تحُسن من فرص الاحزاب الصغيرة في الحصول على احد المقاعد المتنافس عليها ، وتؤدي الى زيادة عدد الاحزاب الممثلة في المجلس المنتخب قياسا بطرق توزيع المقاعد الاخرى . الا ان الملاحظ على هذه الطريقة هو التفاوت الكبير في قيمة المقعد ، أي عدد الاصوات اللازمة للحصول على مقعد ، ففي حين حصل الحزب (أ) على مقعديه بقيمة (صوت لكل مقعد ، حصل الحزب (د) حصل على مقعده الوحيد بـ (٨،٠٠٠) صوت ، أي بما يقارب من ثلث قيمة مقاعد الحزب (أ).

هذا التباين في قيمة المقعد يمثل واحدا من اهم الانتقادات التي توجه لهذه الطريقة بالإضافة الى كونها تؤدي الى صعود عدد كبير من الاحزاب الى المجلس المنتخب مما قد يؤدي الى صعوبة اتخاذ القرارات داخل المجلس المنتخب . اما طريقة سانت ليغو المعدلة التي ستعتمد في احتساب نتائج الانتخابات التشريعية التي ستنظم في نيسان ٢٠١٤ فانها تعتمد الاختلاف في القاسم الانتخابي.

وفيها تم تعديل القواسم لتصبح (١,٤ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ....) وتطبق هذه الطريقة حالياً في نيوزيلندا والنرويج والسويد والبوسنة. ان قانون الانتخابات الجديد الذي اقر في البرلمان العراقي وصدر يوم ٤ تشرين

الثاني ٢٠١٣، بعد مخاضات عسيرة وعديدة وضغوط متتالية من قوى محلية ودولية مختلفة لتشريعه قبل وقت مناسب من موعد الانتخابات المقبل، حمل في طياته تراجعا لما استطاعت الضغوط من النشطاء السياسيين تحقيقه في تحركاتهم ، وحسب المادة ١٤ تم اعتماد طريقة سانت ليغو المعدلة وذلك بتقسيم الاصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الاعداد التسلسلية ١,٦، ٣، ٥، ٧، ... الخ.

ويعتبر هذا التقسيم تراجعا عن طريقة سانت ليغو الأساسية التي تقسم على الأرقام ١، ٣، ٥،...، فقط لأنها تعطي افضلية للقوائم الكبيرة على حساب القوائم الصغيرة، وقد قام المشرعون في البرلمان العراقي بزيادة العدد الاول ليس فقط الى ١,٤ بل استحدثوا عددا اعلى لم يستخدم من قبل في اي برلمان وجعلوه ١,٦ لضمان زيادة خسارة مقاعد الاحزاب الصغيرة. وذلك لحساب الكتل السياسية الكبيرة المتنفذة في الحكومة والبرلمان . ان القوى الكبيرة قد وضعت الطريقة المناسبة لها على حساب القوى الاصغر مما يمنع احداث تغييرا كبيرا في الانتخابات القادمة.